

مشروعون أميركيون يفعلون ورقة 11 سبتمبر للضغط على السعودية

واشنطن - يتمسك مشروعون أميركيون بورقة أحداث 11 سبتمبر وسيلة للضغط على المملكة العربية السعودية، في وقت سلكت فيه علاقات المملكة مع الولايات المتحدة مسار التحسن التدريجي بعد فترة برود راقت مجيء إدارة الرئيس الديمقراطي جو بايدن إلى الحكم. وأعلن السيناتور الأميركي روبرت مينينديز، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، عن تقديم مشروع قانون لرفع السرية عن وثائق استخباراتية حول هجمات 11 سبتمبر و"أي دور للمملكة العربية السعودية أو أفراد من المملكة أو أي من دولة" في تلك الهجمات.

ومع تواتر النيش في ملف تلك الهجمات خلال السنوات الأخيرة وإعادة فتحه من حين إلى آخر، تثار الأسئلة عن الواقع وراء ذلك وإن كانت الغايات حقوقية وقضائية بالفعل أم أن هناك تشابكات سياسية وأغراض لدوائر متضاربة المصالح توظف الملف للضغط ومحاوله تحصيل مكاسب متنوعة سياسية ومادية.

وأورد موقع سي. إن. إن قول مينينديز في مؤتمر صحافي أمام الكونغرس وخلفه بعض أقارب ضحايا الهجمات إنه "في غضون أسابيع قليلة، سيتوقف الأميركيون للتفكير في الذكرى العشرين لهجمات 11 سبتمبر، وسوف يتذكرون ما يقرب من 3 آلاف أميركي فقدوا أرواحهم".

وتتفي الحكومة السعودية بشكل قطعي الضلوع في الهجمات الدامية منذ أن فتح الباب لمقاضاتها أمام المحاكم الأميركية قانون شرع في عهد إدارة الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما تحت مسمى "قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب" المعروف اختصاراً بـ"جاستا".

لكن القانون أثار مخاوف بما يمكن أن يمثله من مخاطر على العلاقات الدولية لما ينطوي عليه من انتهاك لسيادة الدول، كونه يمنح قضاء دولة ما محاكمة دول أخرى لا يوجد أي مانع من أن ترد بالمثل، الأمر الذي سيؤدي إلى فوضى في علاقات الدول بعضها ببعض.

كما أن تعلق القانون بالإرهاب من شأنه أن يضعف تعاون الدول في مواجهة الظاهرة المتنامية والمهددة لمختلف بلدان العالم ومناطق.

وطلال القلق من تبعات القانون المذكور قسماً هاماً من الطبقة السياسية الأميركية، فبعض ما يمكن أن يمثله من تهديد لمصالح الولايات المتحدة مع حلفاء كبار لها على غرار السعودية، وبلغت الاعتراضات على القانون في الداخل الأميركي حد محاولة مشروعين أميركيين تعديله.

ولا تخلو الساحة الأميركية، بحسب مراقبين، من لوبيات مرتبطة بدول معادية للسعودية وتعمل باستمرار على عرقلة مسار التعاون بين واشنطن والرياض.

وأشار مينينديز إلى أنه في عام 2020 استخدم وزير العدل السابق وليام بار امتياز "أسرار الدولة" لمنع الوصول إلى بعض هذه الوثائق "دون أي تفسير على الإطلاق"، وقال "بالنظر إلى علاقة إدارة دونالد ترامب بالسعودية فإننا نتساءل تحديداً عن محاولات حمايتهم باستخدام امتياز أسرار الدولة".

وأضاف "هذه العائلات تريد إجابات وتريد العدالة والمحاسبة، ولكن دون شفافية سوف نخرم من ذلك، لذلك أقدم اليوم مشروع قانون الشفافية حول 11 سبتمبر مع أعضاء من الحزبين في مجلس الشيوخ كما سيقدمه النائب حكيم جيفريز في مجلس النواب".

وأوضح أن "مشروع القانون سيطلب رئيس الاستخبارات الوطنية ووزير العدل ورئيس الاستخبارات المركزية بإجراء مراجعة حديثة لكل الوثائق ذات الصلة بهجمات 11 سبتمبر



روبرت مينينديز
عائلات الضحايا تطالب إجابات وتريد العدالة والمحاسبة



العدالة لا تتحقق إلا بالثمن الجافا



هل سينسحبون مجدداً؟

تقليص الدور الأميركي في العراق يضع إقليم كردستان أمام السيناريو الأفغاني

مخاوف كردية من الوقوع بين فكي كفاشة تركية - إيرانية

كجزء من إقليمهم، وهو ما تعمل تركيا على منع تحققه من منطلق عدم رغبتها في امتلاك أكراد العراق والمنطقة عموماً لمقدرات اقتصادية من شأنها أن تشجعهم على المطالبة بدولة قومية لهم. ورغم أن التدخل التركي في العراق مرشح لأن يتخذ صبغة تنافسية مع الدور الإيراني هناك، إلا أن أكراد العراق كانوا قد جربوا وضعاً مختلفاً يمتثل لذلك عندما تعاونت أنقرة وطهران مع بغداد سنة 2017 ضد إر تنظيمهم في السنة نفسها استفتاء شعبياً على استقلال إقليمهم عن الدولة العراقية. وقد سلطت العواصم الثلاث ضغوطاً سياسية واقتصادية شديدة على إربيل ما جعل قيادة الإقليم تتجاوز نتائج الاستفتاء وتطوي صفحته وكأنه لم يكن.

ومنت القيادة الكردية آنذاك بحجة أصل كبيرة من الموقف الأميركي غير الداعم للخطوة الاستقلالية ومن ترك واشنطن أكراد العراق لمصيرهم في مواجهة إجراءات عراقية إيرانية تركية صارمة جاءت رداً على الاستفتاء المذكور وتضمنت طرد قوات البشمركة من كركوك المتنازع عليها والسيطرة على عدد من منافذ الإقليم. وكانت الولايات المتحدة قد وقفت في السابق وراء الدفع بإقليم كردستان العراق نحو الوضع الذي أصبح معه أقرب إلى كيان مستقل عن الدولة العراقية، بعد أن تعاون أكراد العراق معها بفعالية في إسقاط نظام الرئيس السابق صدام حسين.

حلفاء إيران من أحزاب شيعية متنفذة وميليشيات مسلحة تحولت مؤخراً إلى التحرش باراضيها عن طريق رشقتها بالصواريخ ومهاجمة مواقع داخلها بالطائرات المسيّرة، في وقت سلطت فيه قوى شيعية ضغوطاً مالية كبيرة على حكومة الإقليم من خلال محاولتها منع حصوله على حصة من الميزانية الاتحادية.

وتوجد في إقليم كردستان العراق أربع قواعد عسكرية أميركية، اثنتان منها في مركز الإقليم إربيل، إضافة إلى قاعدة ثالثة في زاخو ورابعة في حلجة. ومختلف تلك القواعد أصغر حجماً من القواعد الأميركية الأخرى التي كانت موجودة بشمال وغرب العراق لكنها قابلة للتوسع لاستيعاب مختلف القوات التي قد تضطر الولايات المتحدة لإخراجها من باقي القواعد العراقية. ومن شأن تقليص الدور الأميركي في العراق أن يشجع تركيا على التمادي في ما شرعت فيه بالفعل من تدخل عسكري في عدّة مناطق من إقليم كردستان وتوسيع نطاقه تدريجياً وتثبيتته من خلال زرع نقساط المراقبة والقواعد العسكرية الصغيرة في تلك المناطق، وكل ذلك بالتوازي مع التدخل السياسي في شؤون الإقليم وما يخوضه من صراعات على مناطق متنازع عليها. ويمثل التركيز التركي على محافظة كركوك الغنية بالنفط أوضح مثال على مطامع تركيا في العراق، حيث تجاهر أنقرة بدعمها للتركان في المحافظة على حساب الأكراد الذين يطالبون بكروك

أكراد العراق في حال تقلص الدور الأميركي السياسي والعسكري في العراق وخسارتهم دعم الولايات المتحدة سيكفون في حالة ضعف شديد أمام خطرين داهمين، خطر حلفاء إيران المسيطرين على مقاليد الدولة العراقية، وخطر الأطماع التركية المتزايدة في الأراضي العراقية بما في ذلك أراضي الإقليم، والتي بدأت تتجسد في تدخلات سياسية وأخرى عسكرية مباشرة.

وأضاف "نرى أن من المهم أن يواصل التحالف الدولي تدريب ومساعدة قوات البشمركة والجيش العراقي، كما نشدد على ضرورة بقاءه في العراق للتصدي لتنظيم داعش وإنهاء التهديدات الإرهابية المستمرة على إقليم كردستان والعراق عموماً".



مسروبر البارزاني
بقاء التحالف الدولي في العراق ضروري لمواجهة داعش

ومنذ الدخول التركي القوي على خط منافسة إيران والولايات المتحدة على النفوذ في العراق، أصبحت مخاوف أكراد العراق مضاعفة واشتدت حاجتهم لدعمهم التقليدية الولايات المتحدة التي بدأت سياسة الانكماش والانسحاب من منطقة الشرق الأوسط التي تتبعها في عهد إدارة بايدن تغير قلق حلفائها في المنطقة. وتبدو الحالة الأفغانية بمثابة درس بليغ لكردستان العراق الذي يعاني منذ سنوات ضغوطاً متزايدة من قبل

إربيل (العراق) - تكشف معارضة القيادات السياسية لإقليم كردستان العراق لما تطالب به القوى السياسية والفصائل الشيعية المسلحة من إنهاء شامل لوجود القوات الأميركية على الأراضي العراقية عن هواجس كردية بشأن تقلص دور الولايات المتحدة في البلد ما سيترك الإقليم لمصيره في مواجهة ضغوط حلفاء إيران المتحمكين بمقائيد الدولة الاتحادية، وعرضة لأطماع تركيا التي دخلت بشكل واضح على خط المنافسة على النفوذ في العراق وكشفت من ضغوطها العسكرية على أجزاء من أراضيه لاسيما مناطق الأكراد الذين تكف لهم أنقرة عداً قومياً مستحكما.

وبينما اعترضت قوى شيعية عراقية بشدة على إعلان الرئيس الأميركي جو بايدن مؤخراً قراره بسحب القوات القتالية الأميركية من العراق والإبقاء على قوات غير مقاتلة تقتصر مهماتها على تدريب القوات العراقية ودعمها في الجوانب المعلوماتية والاستخباراتية، رحبت القيادات الكردية بالقرار الذي أعلن خلال زيارة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي الأخيرة إلى واشنطن، نظراً لكون القرار يضمن حداً أدنى من الوجود العسكري الأميركي على

الأراضي العراقية، والأهم من ذلك أنه يوشح على رغبة أميركية في الحفاظ على دور في العراق وعدم إخلاء الساحة أمام كل من إيران وتركيا.

ورحب رئيس إقليم كردستان نيجيرفان البارزاني بنتائج الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق واصفاً ما تم التوصل إليه خلاله بأنه "خطوة مهمة نحو تعزيز الشراكة الاستراتيجية طويلة الأمد في القضايا الرئيسية مثل الاستقرار الإقليمي".

وسبق لرئيس حكومة إقليم مسروبر البارزاني أن دعا قوات التحالف إلى البقاء في العراق، قائلاً "لطالما أكدنا بأن تنظيم داعش لا يزال يشكل تهديداً وخطراً حقيقياً في الكثير من مناطق العراق ولاسيما في المناطق الكردستانية خارج إدارة حكومة الإقليم مستغلاً بذلك الفراغ الأمني في الحدود الإدارية لتلك المناطق. وعليه نجدد التأكيد على أهمية تفعيل التعاون الأمني المشترك بين الجيش العراقي وقوات البشمركة هناك".

خطة أمنية عراقية لحماية أبراج الكهرباء

وهو ما زاد من نقمة السكان على الحكومة ومسؤولي البلاد. وتتهم السلطات مسلحي داعش بالوقوف وراء معظم الهجمات التي تأتي بالترام مع تزايد الطلب على الطاقة بفعل ارتفاع الحرارة ووصولها إلى 50 درجة مئوية في بعض المناطق. لكن البعض لا يتبرّد في إثارة الشكوك بشأن وجود جهات أخرى مستفيدة من استهداف منشآت الكهرباء، من بينها ميليشيات شيعية غير راضية عن سياسة الكاظمي وتعتبره منحازاً إلى الولايات المتحدة على حساب إيران الحليفة لتلك الميليشيات، وهي من ثم معنفة بتعقيد مهمته وإفشاله، ومنها أيضاً جهات مستفيدة مالياً من ورشات صيانة منشآت الكهرباء وإصلاح ما يتضرر منها بسبب التفجيرات وعوامل أخرى.

الصعب الوصول إليها، وهذا الموضوع تم تجاوزه من قبل الطائرات المسيّرة وطائرات القوة الجوية والجيش والكاميرات الحرارية التي سيتم وضعها. والخميس قالت وزارة الكهرباء العراقية إن تفجيرات ممنهجة استهدفت خلال اليومين الأخيرين 17 برجاً لنقل الطاقة الكهربائية، ما أدى إلى انقطاع التيار عن مناطق في شمالي البلاد. وشهد العراق هجمات متصاعدة في الأسابيع القليلة الماضية استهدفت أبراج نقل الكهرباء ومحطات التوليد في مناطق متفرقة بالبلاد. وتسببت الهجمات في انقطاع تام للشبكة الوطنية، باستثناء إقليم كردستان العراق، في الثاني من يوليو الماضي قبل أن تعود تدريجياً بعد عدة ساعات،

بغداد - أعلنت وزارة الدفاع العراقية الجمعة عن وضع خطة أمنية لحماية أبراج نقل الطاقة الكهربائية في البلاد من هجمات المسلحين تنظيم داعش. وقال المتحدث باسم العمليات المشتركة التابعة لوزارة الدفاع اللواء تحسين الخفاجي إن "قائد العمليات المشتركة وقائد القوات البرية ومستشار الأمن القومي والفريق رشيد فليح، يشرفون على الخطة الأمنية الخاصة بأبراج الطاقة الكهربائية". وأوضح الخفاجي في تصريح لوكالة الأنباء العراقية الرسمية أن "الخطة اعتمدت أسلوباً جديداً لمنع الإرهابيين من الوصول إلى أبراج الطاقة الكهربائية". وأشار إلى أن "هناك استهدافاً لعدد من الأبراج بالأمكان الوعرة جداً أو من